

2.250 مليار دينار ... كلفة دعم الكهرباء والماء سنوياً

«الشان»: مليون برميل يومياً.. مستوى الاستهلاك المحلي من النفط بحلول 2035

■ بنك الكويت الدولي

يحقق صافي ربح بلغ

18.2 مليون دينار خلال

2016

مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 26.8 مليون دينار كويتي، نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية، باستثناء بند الاستهلاك الذي انخفض بنحو 3.3%. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 47.6%. مقارنة بنحو 33.2% في عام 2015. وانخفض بند المخصصات بنحو 23.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 63.1%. كما أسفلة، وصولاً إلى نحو 13.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 36.6 مليون دينار كويتي، وعليه، ارتفع هامش صافي الربح، بنحو 28.9%. بعد أن كان نحو 19.9% لعام 2015.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 56 مليون دينار كويتي ونسبته 3.1%. ليصل إلى 1.846 مليار دينار كويتي، مقابل 1.790 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2015. حيث ارتفع بند دينيو التمويل بنحو 95.1 مليون دينار كويتي، أي نحو 8.1% وصولاً إلى 1.268 مليار دينار كويتي (68.7% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 1.173 مليار دينار كويتي (65.6% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2015. وبلغت نسبة دينيو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 82.2% مقارنة بنحو 78.1%. وارتفع، أيضاً، بند استثمارات في أوراق مالية بنحو 21.3 مليون دينار كويتي، أي بنحو 32.9%. وصولاً إلى 86مليون دينار كويتي (4.7% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع 64.7 مليون دينار كويتي (3.6% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2015. بينما، انخفض بند المسحق من بنوك بنحو 64.3 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 14.1%. وصولاً إلى 393.3 مليون دينار كويتي (21.3%) مقارنة بنحو 457.6 مليون دينار كويتي (25.6% من إجمالي الموجودات). وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 48.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.2% لتصل إلى نحو 1.591 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.542 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2015. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات بنحو 86.19% مقارنة بنحو 86.16% في عام 2015.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع نهاية عام 2015. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 7.3%. مقارنة بنحو 6.6%. وارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA)، ارتفاعاً طفيفاً، إلى نحو 1% مقارنة مع 0.9%. وارتفع، أيضاً، العائد على رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 17.6%. مقارنة بنحو 15.5%. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 19.5 فلس مقابل نحو 17.1 فلس لعام 2015. وانخفض مؤشر مضاعف السعر/الربحية (P/E) إلى نحو 10.6 مرة. أي لنحس، مقارنة مع 13.2 مرة. نتيجة ارتفاع ربحية السهم بتراجع السعر السوقي للسهم وبحدود 8.8%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.8 مرة مقارنة مع 0.9 مرة في نهاية عام 2015.

واغن البنك نتيه توزيع أرباح للسهم لكل سهم، وبهذا يعني أن المسهم قد حقق عائداً تقديرياً بلغت نسبته 4.9% على سعر الإقبال في نهاية ديسمبر 2016، والبالغ نحو 206 فلس كويتي للسهم الواحد. وبلغت التوزيعات التقديرية 9 فلس كويتي عن عام 2015. أي أن البنك زاد من معدلات توزيعاته.

البيان	2016/12/31 (الف دينار كويتي)	2015/12/31 (الف دينار كويتي)	تغير %
مجموع المبرورة	1,846,030	1,790,047	3.1%
مجموع الممتلكات	1,591,095	1,542,249	3.2%
مجموع الملكية الخاصة بمساهمي البنك	211,761	244,853	-13.1%
مجموع الإيرادات التشغيلية	61,163	86,744	-29.7%
مجموع المصروفات التشغيلية	30,099	36,819	-18.2%
المخصصات	13,303	36,642	-(23,137)
الائتمات	1,343	1,203	11.6%
صافي الربح	18,243	16,080	13.5%
العائد على أصل المبرورة	7.1%	7.0%	0.1%
العائد على أصل ممتلكات المصاهمي	7.7%	7.6%	0.1%
العائد على أصل الممتلكات	10.7%	10.5%	0.2%
ربحية السهم الواحد	18.2	17.1	6.4%
ربحية السهم الواحد	206	226	-(20)
معدل العائد على ربحية السهم (P/E)	10.6	13.2	-(2)
معدل العائد على القيمة الدفترية (P/B)	0.8	0.9	-(1)

جدول يوضح النتائج المالية للبنك الدولي

سيولة السيولة، وضعتها حازت 8 شركات على 99.1% من سيولة تلك الفئة، بينما لم تحظى 10 شركات صغيرة أخرى سوى 0.9% فقط من سيولة الفئة، ذلك الانحراف في السيولة ضمن الفئة، يوحى بارتفاع شديد لدرجة المضاربة على بعض شركاتها. سيولة قطاعات البورصة: في البورصة 5 قطاعات نشطة، تساهم بنحو 86.9% في قيمتها، وحازت على 91% من السيولة، بما يوحى بتناسق بين السيولة وتقل تلك القطاعات في قيمة البورصة. ولكن، ضمن تلك القطاعات كان هناك انحراف في توجهات السيولة، فقطاع الخدمات المالية حاز على 26.8% من سيولة البورصة، بما يعادل نحو 2.7 ضعف مساهمته في قيمتها، والقطاع العقاري حاز على 20.8% من سيولة البورصة وبما يعادل 2.6 ضعف مساهمته في قيمتها، والقطاع قطاعي مضاربة، بينما حاز قطاع البنوك على 22.4% من سيولة البورصة، أي بما يوازي 46.3% فقط من مساهمته في قيمتها، أي أن نصيبه من السيولة أقل من نصف مساهمته في القيمة، وقطاع البنوك الأكثر انضباطاً وملاءة والأكثر استفادة من ارتفاع أسعار الأصول. أما بقية القطاعات السبعة، سائلة وغير سائلة، كلها حازت من قيمة السيولة مقاربة لمساهمتها في قيمة البورصة.

نتائج بنك الكويت الدولي 2016

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 18.2 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغ قدره 2.2 مليون دينار كويتي، وسجلا نسبة ارتفاع بلغت 13.5%. مقارنة بنحو 16.1 مليون دينار كويتي، لعام 2015. ويعود الفضل في ارتفاع مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض في جملة المخصصات بنحو 63.1%. وبلغت نسبة الربح من انخفاض الربح التشغيلي للبنك بنحو 38.6%. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية مقابل ارتفاع في إجمالي المصروفات التشغيلية. ويعرض الرسم البياني التالي، التطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة (2008-2016).

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 17.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 63.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 80.7 مليون دينار كويتي، لعام 2015. حدث ذلك نتيجة انخفاض بند الإيرادات الأخرى بنحو 17.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 1.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 18.2 مليون دينار كويتي، حيث تضمن هذا البند في عام 2016، مبلغ 59 ألف دينار كويتي فقط مقابل مبلغ 16.6 مليون دينار كويتي في عام 2015. وهذا التراجع ناتج عن تسوية نهائية لمديونية أحد العملاء كانت سارية قبل التحول إلى بنك إسلامي، وانخفض، أيضاً، بند إيرادات استثمارات بنحو 2.7 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 47.9 مليون دينار كويتي، من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية، بنحو 3.3 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 12.2%، وصولاً إلى نحو 30.1

بنحو 13.4%-. عن مستوى المعدل الوومي لشهر يناير 2017 (أي يوم 22 يوم عمل). بينما ارتفع بنحو 4 ضعف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2016، ونحو 2.9 ضعف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2015، ولكن السيولة في الأيام الأخيرة كانت إلى هبوط كبير. ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام، تشير إلى أن نصف الشركات للدرجة لم يحصل سوى على 3.3% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.2% فقط من تلك الشركات الصغيرة، وهو أمر لابد من مراقبته.

10% الأعلى قيمة سيولة؛ وساهمت تلك الفئة بنحو 71.1% من قيمة البورصة. واستحوذت على نحو 30.9% من سيولتها، ولكن، ضمنها كان انحراف السيولة بآن لصالح 10 شركات، حيث حظت الشركات المدرجة سيولة تلك الفئة، تاركة نحو 9% من سيولة الفئة لـ 8 شركات كبيرة أخرى.

10% الأدنى قيمة سيولة؛ وساهمت تلك الفئة بنحو 0.3% من قيمة البورصة، إلا أنها استحوذت على نحو 3.3% من

بنحو 18%، ما بين النشطة بما نسبته 18%. ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية فبراير 2017، (مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 5.3% ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية فبراير 2016)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية فبراير 2016، 17,920 شركة، مقارنة بنحو 18,416 شركة، في نهاية يناير 2017، ما نسبته نحو 4.9% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبارتفاع بلغت نسبته 2.8% خلال شهر فبراير 2017.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 18%. ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية فبراير 2017، (مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 5.3% ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية فبراير 2016)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية فبراير 2016، 17,920 شركة، مقارنة بنحو 18,416 شركة، في نهاية يناير 2017، ما نسبته نحو 4.9% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبارتفاع بلغت نسبته 2.8% خلال شهر فبراير 2017.

سيولة بورصة الكويت

استكمالاً لتقريرنا السابق حول توجهات السيولة، بلغت سيولة البورصة في 48 يوم عمل، أي منذ بداية العام الجاري، وحتى نهاية الأسبوع الفائت، نحو 2.240 مليار دينار كويتي، أو نحو 78% من مجمل سيولة عام 2016. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي نحو 46.7 مليون دينار كويتي، منخفضاً بنحو 6.7% من المعدل اليومي في 41 يوم عمل، وانخفض

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم للشركة، نحو 3.1%، (3.5% للفترة نفسها 2016)، أي ما قيمته 63,045 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم للمباغة، نحو 2.5% (3.9% للفترة نفسها 2016)، أي ما قيمته 52,417 مليون دينار كويتي، ليمثل صافي تداولاتهم، شراء، بنحو 10.628 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقة، إذ أصبح نحو 90% للكويتيين و7.2% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.8% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 84.9% للكويتيين و11.4% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.7% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2016، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يوفق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وعدم التداول فيها للأفراد.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من كمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة، وقيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشان (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 405.2 نقطة، وانخفاض بلغ قيمته 2.5 نقطة، ونسبته 0.6% عن إقبال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 42.2 نقطة، أي ما يعادل 11.6% عن إقبال نهاية عام 2016.

اسم الشركة	يوم الخميس 2017/03/09	يوم الخميس 2017/03/02	تغير %	تغير %
1 بنك الكويت الوطني	421.3	427.2	(1.4)	16.1
2 بنك الخليج	198.3	201.5	(1.6)	1.7
3 بنك الكويت الكويتي	392.3	366.8	7.0	12.2
4 بنك الأبي كويتي	199.7	199.7	0.0	1.7
5 بنك الكويت الوطني	249.0	254.3	(2.1)	15.5
6 بنك الكويت عمدة	587.4	596.2	(1.5)	7.3
7 بنك رين	312.0	307.2	1.6	10.1
8 بنك الكويت الكويتي	1,343.4	1,343.4	0.0	14.6
9 شركة البورصة	429.7	431.6	(0.4)	13.3
10 شركة كبريت	128.5	131.4	(2.2)	14.1
11 شركة كبريت	316.1	340.4	(7.1)	25.8
12 شركات كبريت	146.0	166.1	(13.1)	22.2
13 شركة كبريت	1,103.1	1,114.2	(1.0)	11.0
14 شركة كبريت	63.6	66.3	(4.1)	20.9
15 شركة البورصة	326.9	336.0	(2.7)	4.9
16 شركة كبريت	61.9	63.4	(2.4)	3.6
17 شركة كبريت	313.6	342.2	(8.4)	17.9
18 شركة كبريت	184.0	187.8	(2.0)	7.7
19 شركة كبريت	83.6	85.2	(1.9)	0.0
20 شركة كبريت	137.6	146.7	(6.6)	6.2
21 شركة كبريت	121.5	119.6	1.4	21.4
22 شركة كبريت	191.7	197.6	(3.1)	0.0
23 شركة كبريت	239.5	238.5	0.0	0.0
24 شركة كبريت	1,534.4	1,574.8	(2.6)	7.0
25 شركة كبريت	206.4	209.2	(1.3)	6.4
26 شركة كبريت	123.3	130.4	(5.4)	13.1
27 شركة كبريت	773.3	778.7	(0.7)	19.3
28 شركة كبريت	193.8	223.8	(13.4)	29.3
29 شركة كبريت	39.7	35.4	12.1	1.3
30 شركة كبريت	202.2	209.9	(3.7)	17.3
31 شركة كبريت	991.8	941.6	5.3	27.4
32 شركة كبريت	137.5	137.5	0.0	3.7
33 شركة كبريت	2,389.7	2,289.7	4.4	43.8
34 شركة كبريت	773.3	744.0	4.2	43.3
35 شركة كبريت	16.1	16.8	(4.2)	45.0
36 شركة كبريت	966.6	933.7	3.4	16.3
37 شركة كبريت	195.0	205.0	(4.9)	9.4
38 شركة كبريت	97.3	99.2	(2.0)	9.2
39 شركة كبريت	3,561.9	3,581.6	(0.6)	0.0
40 شركة كبريت	890.6	899.4	(1.0)	0.4
41 شركة كبريت	362.5	366.6	(1.1)	1.2
42 شركة كبريت	350.8	358.9	(2.3)	16.0
43 شركة كبريت	625.4	640.1	(2.3)	13.3
44 شركة كبريت	235.3	238.0	(1.1)	6.7
45 شركة كبريت	408.2	407.7	(0.6)	11.6

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

توزيع السيولة ضمن الفئة



نصيب اعر 18 شركة من القيمة للبورصة



رسم بياني توضيحي لأداء البورصة

التداول في السوق الرسمي طبقاً لنسبة المتداولين». عن الفترة من 2017/01/01 إلى 2017/02/28، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت، والهاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم افي ارتفاع، إذ استحوذوا على 54.2% من إجمالي قيمة الأسهم المتشركة، (42.3% بنائير وفبراير 2016)، و53.3% من إجمالي قيمة الأسهم للمباغة، (47.1% في يناير وفبراير 2016)، واشترى المستثمرون الأفراد أسهمها بقيمة 1.117 مليار دينار كويتي، كما باعوا أسهمها بقيمة 1.098 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر شراء، بنحو 18.279 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 22.4% من إجمالي قيمة الأسهم للمباغة، (18.5% للفترة نفسها 2016)، و21.4% من إجمالي قيمة الأسهم المتشركة، (16.9% للفترة نفسها 2016)، وقد باع هذا القطاع أسهمها بقيمة 460.529 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر بيعاً، بنحو 20.788 مليون دينار كويتي.

ثالث المساهمين هو قطاع المؤسسات والشركات، فقد استحوذ على 18.2% من إجمالي قيمة الأسهم المتشركة، (34% للفترة نفسها 2016)، و17.5% من إجمالي قيمة الأسهم للمباغة، (14.2% للفترة نفسها 2016)، وقد اشترى هذا القطاع أسهمها بقيمة 375.402 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهمها بقيمة 360.321 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراء، بنحو 15.081 مليون دينار كويتي.

وأخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 6.8% من إجمالي قيمة الأسهم للمباغة، (10.2% للفترة نفسها 2016)، و6.2% من إجمالي قيمة الأسهم المتشركة، (6.8% للفترة نفسها 2016)، وقد باع هذا القطاع أسهمها بقيمة 139.564 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهمها بقيمة 126.992 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعاً، بنحو 12.572 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية الذين إزداد نصيبهم، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر للمتعاملين فيها، إذ باعوا أسهمها بقيمة 1.869 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 90.8% من إجمالي قيمة الأسهم المتشركة، (83.3% لنفسها 2016)، في حين اشتروا أسهمها بقيمة 1.836 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 89.2% من إجمالي قيمة الأسهم المتشركة، (86.6% للفترة نفسها 2016)، ليمثل صافي تداولاتهم، الوحيدون، بيعاً، بنحو 32.234 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المتشركة، نحو 7.7%، (9.9% للفترة نفسها 2016)، واشتروا أسهمها بقيمة 159.323 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم للمباغة، نحو 137.717 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 6.7% من إجمالي قيمة الأسهم للمباغة، (12.8% للفترة نفسها 2016)، ليمثل صافي تداولاتهم، الأكثر شراء، بنحو 21.606 مليون دينار كويتي.

■ عدد حسابات التداول

النشطة بالبورصة ارتفع

بنسبة 18 % ما بين

نهاية ديسمبر 2016

ونهاية فبراير الماضيين

أوضح تقرير «الشان» في تقريره الاقتصادي الأخير أن تكلفة دعم الكهرباء والماء سنوياً تبلغ نحو 2.250 مليار دينار كويتي وفقاً لتصريح وكيل وزارة الكهرباء والماء، وذلك ما يسمى بالضريبة السلبية، أي بيع وحدة الخدمة بأقل من سعر تكلفتها، أو دعم الدخل الفردي بالخصم من الدخل العام. الأكثر خطورة هو، أن استمرار الاستهلاك للماء والكهرباء عند مستوياته الحالية، يعني بلوغ مستوى الاستهلاك الحالي من النفط نحو مليون برميل يومياً بحلول عام 2035، ذلك يترك أحتاج للتصدير من النفط دون الحد الأدنى الكافي لمواجهة احتياج القطاع الخاص الضرورية، حتى بالمقاراض استمرار أهمية النفط ضمن مكونات الطاقة، وهو أمر حوله شك كبير، وما يتعلق على خدمات الكهرباء والماء، ينتقل أيضاً على البترين المدعوم، فالطبيعة البشرية تسرف في استهلاك ما هو رخيص، والارتفاع في الأسعار، صحيح أنه يساهم في دعم الإيرادات العامة، إلا أن أهمية الكبرى تكمن في الحد من الاستهلاك، ولو كان الاستمرار عند هذا المستوى من الاستهلاك تلك الخدمات والسلع وعند مستوى الأسعار الحالي أمر مستدام، لكن من الممكن التفاوض عنه، ولكن استمراره مستحيل، ومن سوف يدفع ثمن عدم إصلاح الأسعار ليس كبار للمستهلكين، ولكن عامة الناس، في وظائفهم وفوتهم وخدماتهم الضرورية.

نسوق هذا الكلام بمناسبة الحديث عن وقف زيادة أسعار تلك السلع والخدمات، ونؤكد على أن كل ما يقال من حجج حول فساد الحكومة وهدرها صحيح، وأن تسويق مثل هذه السياسات يحتاج إلى حكمة فذوة، وفي غير متوفرة حالياً. والواقع، أن الإصلاح المالي تبيد مواجهته وبقوة ضد الفساد والفاسدين، وثانيًا بالهجوم الشرس على مناحي الهدر في النفقات العامة، وثالثًا بالضرائب الإيجابية وفقاً لفكرة كل طرف على تحملها، وأخيراً بردم فجوة الضريبة السلبية، أو على أقل تقدير، بها مجتمعة في توقيت واحد. ولكن، الحل أيضاً ليس برفض إصلاح أسعار الخدمات والسلع المدعومة، وإنما بقبول ارتفاعها التدريجي والمشروط بيده عملي بالخطوات الأخرى، وخلال وقت محدد، فالمسئولة العامة، ترتقي عند المواطن إذا شعر بمساهمة في العلاج، وجنحها يمكن أن يساهم بالارتفاع في المسألة السياسية أسوة بديمقراطيات دافعي الضرائب، ونود التاكيد، على أن الحكومة بحكم سيطرة عناصرها ذاتية، سوف تستسلم لأي ضغوط، وتتوقف قرارات تعديل الأسعار أو جعلها دون تأثير حقيقي، وقد يستغل بعض الوزراء الجباةين، ولكن، صلب الحكومة الثابتة لن يدفع ثمن ما يمكن أن يحدث للوطن والمواطن في المستقبل، فمعظمهم سوف يعيش ثريا في أي بقعة يختارها، والذين الحقيقي سوف يدفعه من يعتقد البعض، يصدق بأنهم يدافعون عن مصالحه، أي الغالبية العظمى من الناس المستاء.

ما أردنا التأكيد عليه، هو ضرورة الوقوف للحظة للتفكير، فلم يعد الإصلاح خياراً، فالكويت أمام مرحلة مفصلية، وخيارها الوحيد هو تحويل كل السياسات إلى ما يضمن الاستدامة، أو البديل، وهو الضياع، وارتفاع عدد الدول الفاشلة في الجوار الجغرافي، لن يستثنى سوى الدول ذات الإيرادات الضعيفة، وجودة وتجاغة الإصلاح، صلبها في سلامة توقيتها، أي اتخاذها في وقت مبكر.

خصائص التداول في بورصة الكويت -فبراير 2017

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها وحجم